06

القدس والأخطار التي تهدّدها

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الموضـوع	**"القدس والأخطار التي تهدّدها"** **(وثيقة6)**
المرجـع	◄ قرارات المجلس التنفيذي. ◄ وثيقة دولة فلسطين بشأن: " القدس والأخطار التي تهدّدها ".
الملخـص	◄ اعتبارا لكون **"القدس والأخطار التي تهدّدها"** أصبح بندا مستقلا ودائما على جدول أعمال المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بموجب الفقرة(1) من قرار المجلس التنفيذي، رقم: (م.ت/د109/ق8)، المؤرخ في(05-07) مايو 2018. ◄ وتواصلاً مع ما اتخذه المجلس التنفيذي من قرارات في هذا الشأن، لاسيما: ✓ قراره رقم: (م.ت/د103/ق7)، الفقرة(1،أ- ب-هـ - و)، المؤرخ في 21- 23 أبريل 2015. ✓ قراره رقم: (م.ت/د108/ق4)، الفقرة(3، أ-ج- د)، المؤرخ في 26 سبتمبر 2017. ◄ تتضمن الوثيقة المرفقة المقدمة من دولة فلسطين تقريرا بشأن: **"القدس والأخطار التي تهدّدها "**.
الإجراء المطلوب	◄ النظر في وثيقة دولة فلسطين بشأن **"القدس والأخطار التي تهدّدها"**، و إبداء الرأي **(وثيقة مستقلة)**.

وثيقة رقم: م.ت/ د ع 112 / و 6

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

أمانة المجلس التنفيذي والمؤتمر العام

وثيقة

مقدّمة من المدير العام إلى المجلس التنفيذي

بشأن

" القدس والأخطار التي تهدّدها "

- اعتبارا لكون **"القدس والأخطار التي تهدّدها"** أصبح بندا **مستقلاً ودائمًا** على جدول أعمال المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم **بموجب الفقرة(1) من قرار المجلس التنفيذي، رقم: (م.ت/د109/ق8)**، المؤرخ في **(5-7)** مايو 2018.

- وتواصلاً مع ما اتخذه المجلس التنفيذي من قرارات في هذا الشأن، لاسيما:

✓ قراره رقم:**(م.ت/د103/ق7)، الفقرة(1،أ- ب-هـ و)**، المؤرخ في21-23 ابريل 2015.

✓ حيث دعا المنظمة إلى:

أ- التنسيق مع الجهات الفلسطينية المختصة لإدراج المتحف الافتراضي للقدس على موقع المنظمة الإلكتروني.

ب- دعم البنية الأساسية الثقافية في القدس وكامل فلسطين.

هـ - الاستمرار في جهودها من خلال لجنة التراث العالمي لوقف الانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتهويد مدينة القدس وطمس معالمها وتراثها الحضاري.

و- رصد الانتهاكات المستمرة في القدس الشرقية، والإدانة الشديدة لرفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي السماح للبعثة الفنية لليونسكو للقيام بمهمة الرصد في المدينة القديمة وأسوارها.

✓ قراره رقم: **(م.ت/د108/ق4)، الفقرة(3، أ-ج- د)**، المؤرخ في 26 سبتمبر 2017، حيث دعا المدير العام إلى:

أ- الإسراع في عقد المؤتمر الدولي حول: **"رمزية القدس في الهوية العربية الإسلامية"** بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

ج- الترويج لبرامج توأمة مدينة القدس مع العواصم الثقافية العربية المحتفى بها.

د- عقد أنشطة المنظمة عن العام 2018، تحت رمزية: **"القدس فلسطينية".**

- وبناء على الوثيقة المقدمة من دولة فلسطين بشأن: **"القدس والأخطار التي تهدّدها".**

لذلك

أتشرف بعرض الأمر على المجلس التنفيذي الموقر:

1. التفضل بالنظر في وثيقة دولة فلسطين بشأن: **"القدس و الأخطار التي تهدّدها"** (وثيقة مستقلة).

2. مرفق مع هذه الوثيقة مشروع القرار المقترح إصداره بهذا الشأن.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
أمانة المجلس التنفيذي والمؤتمر العام

تقرير خاص
بالانتهاكات الإسرائيلية على قطاعي التربية والتعليم والثقافة في القدس الشريف
مقدّم من اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية و الثقافة و العلوم
للدورة العادية الثانية عشرة بعد المئة (112) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
بشأن
(الأوضاع التربوية والثقافية والعلمية في القدس والأخطار التي تهدّدها)

السيدات والسادة اصحاب السعادة / اعضاء المجلس التنفيذي المحترمين
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

استنادا لقرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي بإدراج القدس والأخطار التي تهدّدها كبند دائم على جدول الأعمال، فإننا في اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم يسرنا ان نضع بين أيدي سعادتكم هذا التقرير، متطلعين لمزيد من التنسيق وتكثيف الجهود والعمل العربي المشترك لدعم فلسطين والقدس إزاء التحديات والأخطار المتصاعدة التي تهدّدها من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي في هجمة شرسة لم يسبق لها مثيل تهدّد الوجود الفلسطيني والعربي والإسلامي والمسيحي في القدس.

- **مقدّمة**

تطورت الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني في كل مكان لا سيما في مدينة القدس عبر السنوات الماضية ولغاية الوقت الحاضر الى درجة التحوّل من اداة لتحقيق المكاسب الى هدف بحد ذاته، وهي آخذة بالتصاعد بالتقادم الزمني، وانتقلت من المستوى الوظيفي الى المستوى البنيوي، بحيث أصبحت في بنية المجتمع الاسرائيلي نفسه، وفي انسجام تام مع الموقف الرسمي للاحتلال الإسرائيلي، ويتم توظيفها بشكل مستدام لتغذية شعبية الاحزاب الإسرائيلية المختلفة، وكأن هذه الانتهاكات قد اصبحت الوقود التي تتغذى عليه هذه الاحزاب لإشعال نار المنافسة المحتدمة بينها. فالبرامج الانتخابية الإسرائيلية يستحوذ عليها استعراض القوة الفائضة في تبني سياسات تقوم على

الانتهاكات للحقوق الانسانية للشعب الفلسطيني. وتشير الوقائع المتسارعة على ان هذه الانتهاكات قد اكتسبت قوة دفع متجددة بالقرار الامريكي بنقل السفارة الامريكية من تل أبيب الى القدس والاعتراف بها "كعاصمة لدولة الاحتلال الاسرائيلي"، اضافة لاستغلال اسرائيل للأوضاع التي تعصف ببعض الاقطار العربية والازمات الاقليمية للمضي قدما في سياساتها في ظل الانشغال العربي في اوضاعهم الداخلية على حساب القضايا القومية وفي المقدمة منها القضية الفلسطينية وفي قلبها القدس وما تتعرض له من مخاطر وتحديات.

ولأن القدس هي جوهر الصراع مع الاحتلال الاسرائيلي، تأخذ الانتهاكات التي تمارس وتنفذ ضد ابنائها منحىً غاية في الخطورة، حيث لم تعد هناك اية تحفظات او خطوط حمراء لطبيعة هذه الانتهاكات، بل وصل الحد بها الى تعويم هذه الانتهاكات التي تمارس بشكل منهجي ومدروس وبخطط متوسطة وبعيدة المدى تتبناها سلطات الاحتلال الاسرائيلي، والتي تستهدف الانسان والارض والمقدسات والمعالم والثقافة والتعليم وكل اشكال الحياة، من اجل الوصول الى عملية تهويد واسرلة لمظاهر الحضارة ببعديها المادي وغير المادي.

وتقوم منهجية الانتهاكات الاسرائيلية في القدس للإنسان الفلسطيني على ايجاد قواعد تشريعية تحمي بل وتوجب ممارسة الانتهاكات، ورسم سياسات تؤسّس لأوضاع جديدة عبر توظيف هذه الانتهاكات، بحيث تصل الى مرحلة تكون فيها جزءاً من صيرورة الحياة لأهالي القدس، بعد ان اصبحت جزءاً من بنية المجتمع الإسرائيلية، ومتلازمة الخطاب السياسي للاحتلال الاسرائيلي بشأن القدس.

وفي هذا السياق، ضخت سلطات الاحتلال رزمة تشريعية لتحقيق هذه الاهداف، ولا سيما ما يسمى قانون اساس القدس عاصمة اسرائيل، والتعديل رقم (2) الذي اقر في 2018/1/1 والذي ينص على ان اي تغيير سياسي يطال منطقة نفوذ القدس يحتاج الى موافقة اغلبية ثلثي اعضاء المجلس.

كما اقرت الحكومة الإسرائيلية قانوناً يجيز سحب الاقامة الدائمة من اهالي القدس والجولان على خلفية "تنفيذ عملية ارهابية او نشاط سياسي" وذلك بتاريخ 2018/3/7. ويتيح هذا القانون سحب الاقامة الدائمة من مواطني مدينة القدس ضمن التفسير الفضفاض "للنشاط السياسي".

وتم اقرار ما يسمى بقانون الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية والمواقع الاثرية الذي يحمل التعديل رقم (17)، وذلك بتاريخ 2018/12/12. ويهدف الى سلب مزيد من الاراضي والعقارات الفلسطينية، وشرعنة الاستيطان وانشاء مواقع اثرية مزيفة ومواقع ترفيهية لاستكمال عملية التآكل في المعالم التاريخية والحضارية والدينية لمدينة القدس.

وفي هذا التقرير، سيتم رصد الانتهاكات الإسرائيلية في القدس في الحق في التعليم، والانتهاكات التي تستهدف الهوية الثقافية الفلسطينية للقدس عبر محاولات الاحتلال الاسرائيلي محاربة الثقافة الوطنية الفلسطينية برموزها المادية وغير المادية، واستعراض هذه الانتهاكات على المستويين الوصفي والتحليلي.

- **منهجية اعداد التقرير**

تم اعداد هذا التقرير وفق منهجية تستند الى الادوات التالية:

1. مراجعة وتحليل التشريعات والقرارات بمختلف مستوياتها التي صدرت عن الاحتلال الاسرائيلي بشأن القدس، وما تضمنته من انتهاكات بحق المقدسيين مع التركيز على حقوقهم التعليمية وحقهم في الحفاظ على ثقافتهم وتراثهم الوطني الفلسطيني والعربي.
2. مراجعة التقارير الصادرة عن مؤسسات فلسطينية واجنبية تعنى بحقوق الانسان في القدس، والتي قامت برصد الانتهاكات الإسرائيلية في القدس في مجالي الحق في التعليم والحق في الحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية الفلسطينية لمدينة القدس الارض والانسان. اضافة للاستعانة بالتقارير الصادرة عن مؤسسات دولة فلسطين، سيما وزارتي التربية والتعليم والثقافة ومؤسسات القدس الرسمية والاهلية بهذا الشأن.
3. عرض وتحليل التصريحات الصادرة عن الاحتلال الاسرائيلي بشأن القدس وما تنطوي عليه من انتهاكات بحق اهالي القدس والاراضي المقدسة.
4. استخدام مؤشرات قابلة للقياس للاستدلال على نوعية ومستوى الانتهاكات الإسرائيلية للحق في التعليم والحق في الاحتفاظ بالهوية الثقافية الفلسطينية للقدس.
5. مراجعة السياسات التي تتبناها وتنفذها ما تسمى ببلدية القدس والتي تنطوي على انتهاكات للحق في التعليم والحق في الهوية الثقافية الفلسطينية للقدس.

أولاً: الانتهاكات الإسرائيلية لقطاع التعليم في القدس

انصبت جهود الاحتلال الاسرائيلي وبشكل متصاعد نحو استهداف التعليم في القدس، وتطورت بشكل متسارع في الأونة الاخيرة، لكون العملية التربية هي التي تشكل الاساس في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، ودرع المقاومة في هذه المعركة مع الاحتلال الاسرائيلي، ولذا، يقوم الاحتلال بانتهاكات خطيرة لحق ابناء القدس في التعليم بطريقة ممنهجة ومدروسة ومخططة. وذلك بهدف الوصول الى عملية تهويد للقدس وتهويد كافة معالمها المادية وغير المادية.

وتستند هذه المنهجية الى ايجاد قاعدة تشريعية تشكل اطارا محكما لتنفيذ السياسات المرسومة لاستهداف التعليم في القدس، مما ينطوي على رزمة من الانتهاكات العنقودية والمتعددة والمركبة للحقوق الانسانية كافة في القدس.

1. اسرلة المنهاج التعليمي

وضعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خطة خمسية للسيطرة على التعليم (2018–2022) تهدف الى أسرلة التعليم في القدس بنسبة 90%، وتم اصدارها من قبل ما يسمى برئيس بلدية الاحتلال السابق في القدس "نير بركات"، والذي صرح بأن الخطة "تستهف ثورة في التعليم في القدس نريد فيها دمج العرب في المجتمع الاسرائيلي"، وتتضمن هذه الخطة البنود التالية:

- تفريغ البلدة القديمة من المدارس والسيطرة على مبانيها التاريخية الاثرية وتحويلها الى مدينة سياحية.
- اغلاق المدارس العامة وفتح مدارس جديدة تعتمد المناهج الإسرائيلية، وفتح شعب صفية في المدارس القائمة تعتمد المناهج الإسرائيلية.
- اغلاق مدارس القدس الخاصة التي ترفض اعتماد المناهج الإسرائيلية.
- اغلاق رياض الاطفال الخاصة وفتح رياض اطفال تتبع بلدية الاحتلال.
- فتح مراكز جماهيرية وتعليم لامنهجي بهدف التطبيع وترويض الشباب المقدسي.
- نشر الشرطة الجماهيرية في احياء القدس بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية الإسرائيلية.

وضمن الخطة الخماسية المذكورة، رصدت سلطات الاحتلال موازنة بقيمة 68.4 مليون شيكل لدعم المدارس التي تعتمد المناهج الإسرائيلية، و57.4 مليون شيكل لصيانة وتطوير المدارس التي اختارت المناهج الإسرائيلية، 67 مليون شيكل لاستئجار بنايات جديدة لهذه المدارس، في خطوة عنصرية تهدف الى اعتماد المنهاج الاسرائيلي في التعليم العام في المدارس العربية.

وتسعى حكومة الاحتلال الاسرائيلي جاهدة من اجل اخضاع مدارس القدس الشرقية للمنهاج الاسرائيلي، وعلى الرغم ان تلك المدارس ما زالت تعتمد المنهاج الفلسطيني، الا ان دائرة المعارف قد قامت في الفترة الاخيرة بطباعة نسخ محرفة من المنهاج الفلسطيني في بعض المدارس، وقامت بتحريف وتشويه معالم مهمة من المناهج الفلسطينية، في محاولة لتمرير مخطط اسرلة التعليم في القدس، باعتبار المنهاج حجر الزاوية في المنظومة التعليمية وفي صياغة الهوية الوطنية، وقامت سلطات الاحتلال بطباعة نسخ محرفة من كتاب المناهج الدراسية الفلسطينية وتوزيعها على المدارس العربية التي تشرف عليها بلدية الاحتلال في مدينة القدس، حيث تم حذف كل ما يشير الى النكبة الفلسطينية التي حلت بالشعب الفلسطيني عام 1948، وتدمير القرى والمدن الفلسطينية.

كما ان ما تسمى "ببلدية القدس"، تسعى جاهدة وفق خطة معدة مسبقاً، للتحول التدريجي الى المناهج الإسرائيلية عبر تضمين جزئي لهذا المنهاج في بعض المدارس التابعة لما تسمى بدائرة المعارف التابعة لبلدية الاحتلال في القدس. حيث تقوم بتقديم اغراءات بالدعم المالي للمدارس التي تقوم بتضمين بعض من المناهج

الإسرائيلية، فيما تمتنع غن تقديم اي دعم مالي للمدارس الاخرى، بل وتمارس عليها الضغوطات بشأن تحسين المرافق والترميم واضافة الغرف الصفية.

كما ان بلدية الاحتلال فرضت فعلياً المنهاج الدراسي الاسرائيلي على خمس مدارس عربية كعملية اختبار لردود الفعل، ومقدمة لمواصلة تنفيذ هذه السياسة تدريجياً، بهدف ادخال القيم الصهيونية الى مفاهيم الطلبة الفلسطينيين في القدس، ومحاولة سلخهم عن هويتهم الوطنية والقومية والدينية.

وتسعى بلدية الاحتلال في القدس الى اغلاق المدارس الاهلية والخاصة التي ترفض اعتماد المناهج الإسرائيلية في التدريس، وذلك عن طريق سحب التراخيص الممنوحة لها، وفتح مدارس جديدة لاستيعاب طلبة تلك المدارس وفرض المنهاج الاسرائيلي عليها، ووقف منح تصاريح لمعلمي الضفة الذين يعملون فيها.

كما تسعى الى استهداف رياض الاطفال في خطتها لاسرلة المناهج الدراسية في القدس، عن طريق منح مخصصات رياض الاطفال الخاصة التي تتبع المدارس الخاصة واغلاقها، وضم رياض الاطفال المستقلة كلياً لتصبح تابعة لبلدية الاحتلال، وفتح 250 روضة اطفال جديدة لاستيعاب جميع الاطفال من عمر 3 سنوات الى 5 سنوات، ومن ثم توجيه الاطفال مباشرة بعد هذه المرحلة للمدارس التابعة لبلدية الاحتلال التي ستعتمد المناهج الإسرائيلية.

ومن اجل استكمال اهداف الخطة، قامت بلدية الاحتلال بفتح احد عشر مركزاً جماهيرياً للتعليم اللامنهجي، يهدف الى التطبيع، وخلق بيئة متقبلة للتحول نحو المناهج الإسرائيلية، فقد قدمت هذه المراكز 222 مشروعا اجتماعياً وثقافياً وتعليمياً وترفيهياً موزعة على المدارس بقيمة خمسة ملايين شيكل للمشروع الواحد.

كما تمارس سلطات الاحتلال عملية تحريض ضد المناهج الفلسطينية المعتمدة، ونشطت في حملة دبلوماسية مسعورة على مستوى العالم تدعي فيه ان هذه المناهج تتضمن مواداً تحرض على العنف وتتنافى مع التوجهات السلمية، وتطالب دول العالم باجراء تحليل لمحتوى هذه المناهج، بهدف التأثير على الدول وخاصة المانحة منحها على وقف اي دعم لعملية التعليم في فلسطين.

كما صرح وزير التعليم في الحكومة الإسرائيلية "رافي بيريتس"، في اطار عمليات التحريض الممنهجة، بأن هناك دراسة جدية بالزام المدارس العربية في القدس برفع العلم الاسرائيلي. اي ان سياسات الاسرلة للتعليم في مدارس القدس لا تقتصر على محاولات اسرلة المناهج الدراسية في المدارس العربية، بل واسرلة العملية التعليمة بكافة اركانها. وقد بارك ما يسمى برئيس اللجنة الادارية لجمعية "عوز" اليمينية تصريحات "بيريتس" مؤيداً الزام المدارس العربية في القدس برفع العلم الاسرائيلي.

2. محاربة بناء مدارس جديدة وتحسين الابنية المدرسية والمرافق

لجأت بلدية الاحتلال الاسرائيلي في القدس الى محاربة المدارس في القدس الشرقية، بشتى الطرق والوسائل، مثل:

- رفض منح اية تراخيص لإقامة مباني مدرسية جديدة لاستيعاب النمو السكاني الطبيعي في القدس.
- منع عمليات الترميم او التطوير في المرافق في المدارس القائمة، بما فيها اقامة مظلات واقية من الشمس والامطار كبديل للساحات غير المتوفرة في تلك المدارس.
- الملاحقات القضائية من قبل سلطات الاحتلال لأية تغييرات للمرافق المدرسية تصل الى ادق التفاصيل، وفرض غرامات مالية باهظة اضافة الى الكلفة العالي لأتعاب المحاماة الى تصل الى 30 الف دولار على خلفية وضع مظلات واقية على اسطح بعض المباني المدرسية، كبدائل مؤقتة لعدم توفر ساحات وملاعب، مما يضطر الاهالي الى ايجاد بعض الوسائل للتعويض عن النقص في المرافق الاساسية في المدارس.
- وضع تعليمات متجددة بين الحين والآخر من قبل بلدية الاحتلال الاسرائيلي تهدف الى منع اجراء تحسينات على المرافق المدرسية. حيث ان هناك العديد من اوامر الهدم المتعلقة بمدارس قائمة.
- التحريض المكثف ضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الاونروا لوقف الدعم المالي لها، والذي يؤثر سلباً على الموازنات المخصصة للمدارس التابعة للاونروا في القدس، ويحد من قدرتها على التطور. حيث ان "نير بركات" رئيس بلدية الاحتلال السابق قد اعلن عن جلسة مغلقة لمجلس الامن القومي بمكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي لبحث اغلاق مدارس الاونروا، وبأنه لن يمنح تراخيص لعمل مدارس الاونروا بالقدس، وانه سيتم استبدالها بمدارس تتبع بلدية الاحتلال.
- القيام بمصادرة الغرف الصفية المستأجرة بسبب الاكتظاظ في المدارس، وذلك بهدف الابقاء على حالة الاكتظاظ واستمرار معاناة الطلبة والمعلمين، حيث بلغ عدد الغرف المصادرة الى يومنا هذا اثنتان وعشرون غرفة صفية.

ان هذه السياسات تؤدي الى نسبة اكتظاظ عالية وغير مسبوقة في المدارس مما يؤثر سلباً على اداء المعلمين وعلى عملية تلقي الطالب للمعلومات وعلى العملية التربوية والتعليمية بشكل عام. حيث ان نسبة التسرب المدرسي في مدارس القدس وصل الى 13% من الطلبة وهي نسبة عالية جداً مقارنة بالمستوى المعياري الوسطي لنسب التسرب في العالم. كما يقدر النقص في الغرف الصفية في مدارس القدس اجمالاً بحوالي 2200 غرفة صفية استناداً الى المعايير الوسطية نسبة الى عدد الطلاب الى عدد الغرف الصفية والى عدد المعلمين.

كما ان هناك الكثير من الغرف الصفية التي لا يتوفر فيها الحد الادنى من الشروط الانشائية الملائمة للعملية التعليمية، وذلك ان غالبية الابنية المدرسية هي مبان سكنية مستأجرة، لم تأسس كغرف صفية تعليمية، ولا تتوافر فيها المرافق التربوية والتعليمة من ساحات وملاعب وقاعات للأنشطة الرياضية والمختبرات العلمية ومختبرات الحاسوب والمكتبات.

3. الاعتقال والحبس المنزلي للطلبة

تنتهج سلطات الاحتلال في القدس اسلوباً يقوم على الاعتقال للطلاب القصر لمدد مختلفة وتقديمهم للمحاكمات وحرمانهم من حقهم في التعليم. حيث بلغ عدد الطلبة الجامعيين المعتقلين من قبل سلطات الاحتلال عام 2018 حوالي 340 طالباً وطالبة. كما بلغ عدد الطلاب من المدارس الذين اخضعوا للحبس المنزلي 100 طفل، وهو ما يشكل انتهاكاً للمادة (13) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول الحق في التعليم.

كما تقوم انتهاج اسلوب الحبس المنزلي الى جانب الاعتقال، بحيث لا يتمكن العديد من الطلبة الوصول الى مدارسهم وتلقي التعليم فيها، مما ينطوي على انتهاكات خطيرة للحق في التعليم الذي تكفله الشرائع الدولية.

4. التضييق على الطلاب والمعلمين على الحواجز الإسرائيلية المحيطة بالقدس

تنتهج سلطات الاحتلال سياسة مرسومة تهدف الى وضع العراقيل امام الطلبة والمعلمين ووصولهم الى مدارسهم، حيث يوجد اثنا عشر حاجزاً على مداخل القدس، يضطر عدد كبير من الطلبة والمعلمين الى اجتيازها بشكل يومي والخضوع الى عمليات تفتيش مذلة وتأخير متعمد، مما يتسبب في تأخرهم عن الالتحاق بمدارسهم في الموعد. كما ترفض منح التصاريح لبعض المعلمين الذين يعملون في مدارس القدس، مما يربك العملية التعليمية، ويتسبب بهدر مئات من الحصص الدراسية في مدارس القدس.

كما ان عملية التوقيف والاحتجاز والعرقلة والاذلال لا تقتصر على معابر مدينة القدس، بل تتم ايضاً على مداخل البلدة القديمة للقدس وخاصة في الصباح بدون اي مبرر، باستثناء التسبب في التأخير وعرقلة العملية التعليمية في مدارس القدس داخل البلدة القديمة.

كما تتبع سلطات الاحتلال ممارسات اخرى تستهدف فيها الطلبة، حيث تقوم شرطة الاحتلال كثيراً باحتجاز بطاقات هوية بعض الطلاب الذين تبلغ اعمارهم ستة عشر عاماً فأكثر.

5. ممارسة العنف من قبل شرطة الاحتلال

تقوم سلطات الاحتلال ومن خلال شرطتها بملاحقة الطلبة قبل دخولهم الى مدارسهم، وبعد مغادرتهم، وتفتيش حقائبهم والتحقيق معهم، بهدف اثارة الذعر والخوف مما ينطوي على انتهاكات بحقهم في الشعور بالأمان وبالسلامة الجسدية والنفسية، وهذا بدورهم يساهم في تحويل البيئة المدرسية الى بيئة طاردة، بدلاً من ان تكون بيئة جاذبة للطلاب والادارة المدرسية.

وقد زادت حدة العنف الممارس من قبل شرطة الاحتلال في القدس بحق الطلبة والتي انطوت على انتهاكات خطيرة تصل الى انتهاك الحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية والحق في الحماية من التعرض للتعذيب. فخلال العام الدراسي 2017-2018 تم رصد 483 حالة عنف من شرطة الاحتلال موجهة للطلبة في مدارسة الاوقاف والتي تتواجد داخل البلدة القديمة، وتمثلت باطلاق النار بشكل مباشر والضرب والقاء الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية واعتداءات جسدية مختلفة. حيث ان هدف سلطات الاحتلال بانهاء اي تواجد للمؤسسات التعليمية داخل البلدة القديمة يفسر هذا المستوى من العنف.

كما يتعرض الطلاب للعديد من الاستفزازات من قبل المستوطنين الذين يعربدون في طرق البلدة القديمة، تحت حراسة شرطة الاحتلال الاسرائيلي.

6. هدم المنازل

يمارس الاحتلال الاسرائيلي سياسة هدم منازل الفلسطينيين وخاصة في القدس بوتيرة عالية، مما يخلق اوضاعا نفسية واجتماعية سيئة على الاطفال الطلبة، ويؤثر سلباً على قدرتهم على التحصيل الدراسي.

7. استهداف الكوادر التعليمية

من خلال خططها، تسعى سلطات الاحتلال الى استهداف كافة اركان العملية التعليمة، الطلبة، الادارة المدرسية، والابنية والمرافق، والمناهج المعتمدة في التدريس. وفي معرض استهدافها للكوادر التعليمية، ترفض منح تصاريح الدخول الى القدس لمعلمي الضفة الغربية وتضيق عليهم على معابر القدس، وتفرض غرامات عليهم عند الدخول بدون تصاريح وهذا ينطوي على انتهاكات للحق في التنقل التي تكلفة كافة الشرائع الدولية، فتشير الاحصائيات انه قبل العام 2000 كانت نسبة المعلمين من حملة هوية الضفة الغربية والذين يعملون في مدارس القدس 60%، فيما حالياً يشكلون فقط ما نسبته 20%، مما يؤثر بشكل سلبي على نوعية التعليم وجودته، ويتسبب بنقص حاد في التخصصات التعليمية الاكاديمية والمهنية.

8. **الانشطة الطلابية**

تعتبر المدارس والجامعات جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الاجتماعية المحلية، وهي امتداد للمجتمع المحلي، وتقوم بدور فاعل في الحياة الاجتماعية والثقافية. وبهدف استئصال اية علاقة وامتداد لمدارس القدس، تقوم سلطات الاحتلال بمنع اية انشطة طلابية في كافة المجالات حتى الانشطة الرياضية، وذلك للابقاء على المدارس بيئة منفصلة عن بيئتها الطبيعية، وعاجزة عن التفاعل معها، والحد من التبادلية بينها وبين مجتمعها المحلي. وهذا ينطوي على انتهاكات تمارس سلطات الاحتلال للحق في ممارسة النشاطات والاجتماعات واللقاءات، الى جانب الانتهاكات في الحق الاساسي وهو الحق في التعليم.

ثانياً: الانتهاكات للحقوق الثقافية الفلسطينية في القدس

ان الانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال في القدس تهدف الى محو الهوية الثقافية الوطنية الفلسطينية، واستبدالها بهوية يهودية، حيث ان التراث الحضاري في القدس بشقيه المادي وغير المادي الذي ما زال قائماً عبر آلاف السنين، وهو واحد من اهم ميادين الصراع مع الاحتلال، ولذا، نجد الاحتلال الاسرائيلي يضع تشريعات وسياسات وممارسات تهدف الى الطمس والمحو والازالة لكافة معالم الثقافة الفلسطينية في فلسطين بشكل عام، وفي القدس بشكل خاص. حيث تسعى مخططات الاحتلال الى ربط اليهود بأرض فلسطين التاريخية وانكار اية علاقة لغيرهم وتأمين الاستيلاء على المساجد والمقابر والكنائس والاراضي وتبرير الوجود اليهودي في القدس. وقد تكرست الانتهاكات للحقوق الثقافية الفلسطينية في القدس على النحو الآتـي:

1. **انتهاكات سلطات الاحتلال للمسجد الأقصى**

لعل ابرز الانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال للحقوق الثقافية والتاريخية والدينية في القدس تتمثل بمسلسل الاعتداءات بحق المسجد الاقصى التي تقوم بها عصابات المستوطنين المتطرفة، تحت حماية ومباركة شرطة الاحتلال، فهذا السلوك الذي ينطوي على عنف موّجه ضد الفلسطينيين في اماكن عبادتهم، هو من اجل خلق حالة من الاعتيادية للتواجد اليهودي الاستيطاني في باحات المسجد الاقصى واقامة الشعائر والطقوس الدينية اليهودية فيه، وهو انتهاك صارخ للحقوق الدينية للفلسطينيين في القدس، حيث تكفل الشرائع الدولية الحق في العبادة وممارسة الطقوس الدينية دون تقييد، ولكن ما تقوم به سلطات الاحتلال من خلال الاقتحامات سواء من عصابات غلاة التطرف من المستوطنين او من شرطة الاحتلال الاسرائيلي هو انتهاك للحق في العبادة والحق في الاحتفاظ بالاماكن المخصصة للعبادة وتهيئة الظروف المناسبة لاداء هذه الطقوس، الامر الذي يتنافى معه هذه السلسلة من الانتهاكات مع كافة الشرائح الدولية لا سيما تلك الخاصة بالشعوب **الرازحة** تحت الاحتلال. هذا، وقامت قوات الاحتلال الاسرائيلي باشراك ما يسمى بجهاز الشرطة

النسائية في هذه الاقتحامات، والمبيت ليلاً في ساحاته من قبل افراد الاجهزة الامنية الإسرائيلية المقتحمة، وتدنيس حرمة المسجد الاقصى من خلال ممارساتهم لا تحترم حرمة الاماكن الدينية.

وتشير الاحصاءات ان عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد الاقصى عام 2018 قد بلغ حوالي 25000 مستوطن، وتشمل الاقتحامات العديد من الطقوس الدينية واقامة مراسيم عقد قران يهودي وغيره. كما اصدرت الحكومة الإسرائيلية قراراً يتيح لأعضاء الكنيست اقتحام المسجد الاقصى والتجوال في ساحاته واقامة الصلوات التلمودية. حيث قام بعض الوزراء واعضاء الكنيست بتنفيذ اقتحامات للمسجد الاقصى ومن بينهم "اري اريئيل" وزير الزراعة السابق في حكومة الاحتلال. كما احتفل عضو الكنيست المتطرف، "يهودا غليك"، بزواجه في

باحات المسجد الاقصى، وشارك وعروسه في عملية الاقتحام، وببثٍ مباشرٍ عبر وسائل التواصل الاجتماعي لما وصفه بأنه "تقديس زواجه بحسب الطقوس التلمودية"، وقام بالتقاط الصور التذكارية داخل المسجد الاقصى. ويأتي هذا في تطور نوعي في عمليات الاقتحامات بحيث اخذت منحى اكثر تصعيداً، بحيث يؤيدها ويدعمها يمنحها شرعية قانونية اعلى هرم السلطة في الحكومة الإسرائيلية وهو رئيس الوزراء الذي سمح لأعضاء اليمين الإسرائيلي المتطرف بتنفيذ اقتحامات للمسجد الاقصى مرة في الشهر لكل عضو، مع توصياته لقائد شرطة الاحتلال في القدس "يورام ليفي" بإمكانية رفع وتيرة الاقتحامات ذات المغزى السياسي. وهذا يعني ان سياسات الاقتحامات للمسجد الاقصى لم تعد منظمة من المستويات الادنى فقط، بل اصبحت سياسة رسمية تم تبنيها من قبل اعلى هرم السلطة، بهدف الوصول الى التقسيم المكاني والزماني للمسجد الاقصى واباحته كلياً امام اليهود.

كما ان هناك محاولات محمومة من قبل سلطات الاحتلال في القدس للسيطرة على باب التوبة وباب الرحمة، وهو عبارة عن باب مزدوج وضخم يشكل بوابة تقع في منتصف الجدار الشرقي للمسجد الاقصى. وقد استخدمت مؤخراً مقراً للجنة التراث الاسلامي ولغاية العام 2003، حيث قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بإغلاقها واخراج لجنة التراث الاسلامي منها، واعتبرها لجنة تعمل خارج القانون، وكان الهدف هو انهاء مسؤولية دائرة الاوقاف الاسلامية عنها، والسيطرة عليها من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي بشكل تدريجي. وفي العام 2018 بدأت مجموعات من المستوطنين المتطرفين المقتحمة للمسجد الاقصى بالتوجه الى تلك البوابة من الداخل ومن الخارج، وبناء علاقة تدريجية بينهم وبين مبنى البوابة، حيث تبنه أهالي القدس ودائرة الاوقاف الاسلامية لهذا المخطط، مما دفعهم الى كسر الاقفال والدخول اليها واقامة الصلوات فيها. وعلى اثر ذلك قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بحملة اعتقالات واسعة لحراس المسجد والمصلين، طالت رئيس مجلس

الاوقاف الشيخ عبد العظيم سلب، وابعاد اعداد كبيرة من شيوخ وحراس المسجد والمصلين عن المسجد لفترات تتراوح بين اسبوع وستة اشهر، وهذه المعركة حول البوابة ما زالت قائمة.

وبعد ان فشلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في وضع بوابات الكترونية على مداخل المسجد الاقصى، بغرض اخضاع الفلسطينيين والتحكم بعبورهم الى المسجد الاقصى، واعلان السيطرة الإسرائيلية بشكل اكثر كثافة من السابق من خلال نصب تلك البوابات، قامت تلك السلطات بوضع كاميرات للمراقبة والتي تعد بالعشرات وتتمتع بمواصفات تقنية عالية على الاسوار واسطح المباني، اضافة الى المراقبة الجوية الدائمة التي باتت ترصد اي تحرك للمصلين داخل صحن المسجد أيا كان صغر حجم هذه التحرّكات. وقامت سلطات الاحتلال الى جانب هذه التدبيرات، بمضاعفة اعداد قوات الاحتلال المنتشرة في صحن المسجد وعلى بواباته واتخاذها مواقع ثابتة ومتحركة. وتجنيد قوة خاصة عالية التدريب على القمع بوحشية، للوصول الى سيطرة امنية مطلقة على المكان، في اطار سياسة تهدف الى التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الاقصى.

2. تعديات سلطات الاحتلال الاسرائيلي على المقابر الفلسطينية، واقامة مقبرة جديدة لليهود

تمادت انتهاكات سلطات الاحتلال لتطال المقابر، حيث تم تجريف مقابر والعبث برفات الشهداء والموتى وتم تحطيم شواهد القبور التي تعود لمئات السنين، لإقامة مدرسة تلمودية، وحديقة توارتية، واقامة معبد ديني ومواقف سيارات، وانشاء متحف "التسامح" الذي اقيم على انقاض مقبرة مأمن الله في القدس الشريف.
كما منعت سلطات الاحتلال لجنة من القيام بترميم الجدار المقام على مقبرة باب الرحمة الذي تعرض للانهيار والملاصق للجدار الشرقي للمسجد الاقصى، وذلك بعد ان قامت بقضم اجزاء منها بشكل تدريجي وصولاً الى انهاء وجودها بشكل تام.

وفي سياق متصل اعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن افتتاح مقبرة جديدة لليهود في القدس على اراضي – **قرية دير ياسين**– التي ارتكبت العصابات الصهيونية على أرضها أشهر المجازر عام 1948. ومن المتوقع لهذا المشروع أن يستوعب 24000 قبرا لمستوطنين على عمق 50 مترا تحت الارض وهو مشروع قديم جديد يسعى لتعزيز تهويد القدس وإثبات وجودهم في باطن، وتحت، وفوق الارض، ويعزز دعايتهم أن القدس هي" **أرض المحشر**".

3. استمرار اعمال الحفريات في القدس الشرقية

لم تتوقف اعمال الحفر والتنقيب والجرف التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في القدس الشرقية، وخاصة في البلدة القديمة منها، وفتح انفاق تحت الارض، مما يؤدي الى حدوث تصدعات في المباني

التاريخية والاثرية وخاصة المسجد الاقصى وقبة الصخرة والعديد من مرفقات الحرم القدسي الشريف، وذلك بهدف التسريع في انهيار هذه المعالم الاثرية والمعالم التاريخية للقدس.

حيث تستمر الحفريات التي تقوم بها سلطة الآثار الإسرائيلية في مواقع مختلفة على امتداد الجدار الغربي للمسجد الاقصى، وفي اسفل جدار المتحف الاسلامي، حيث ان احد الحجارة للسور قد سقطت اثناء الحفريات وتم نقلها الى مكان غير معروف، كما ان هناك اعمال حفر وبناء في مناطق مختلفة من ساحة البراق المقامة على انقاض حارة المغاربة. ولم تتوقف وهو يشكل انتهاكاً خطيراً للحقوق الدينية والثقافية للفلسطينيين في القدس، حيث ان القيام بعمل من شأنه المس بتلك المعالم يعتبر انتهاكاً خطيراً، فهو تدخل بشري في تغيير معالم حضارة لها آلاف السنين، وهو ما يتعارض مع اتفاقيات جنيف بشأن عدم قانونية قيام سلطات الاحتلال بأية تغييرات على الارض أو أية تغييرات ديمغرافية، بل وتلزمها بالمحافظة عليها وحمايتها، كونها قوة الاحتلال الموجودة على ارض الواقع.

وقد امتدت السيطرة الإسرائيلية التدريجية على كل الجدار الغربي للمسجد الاقصى، فوق الارض وما تحت الارض، بحجة حائط البراق، وبحجة اعمال دائرة الآثار التابعة لسلطات الاحتلال، وبحجج امنية اخرى. الامر الذي ينسحب ايضاً على الجدار الجنوبي للمسجد حيث تمت السيطرة عليه بشكل كامل. وتم تحويل المنطقة الى حديقة اثرية تم تفويض ادارتها لجمعية استيطانية متطرفة، وحالياً تجري المحاولات الإسرائيلية للسيطرة على الجدار الشرقي.

كما ان اعمال الحفر والبناء في ساحة البراق ما زالت مستمرة، حيث تم تشييد بناء ضخم الى الجهة الشمالية لساحة البراق، وتم اقرار البدء بتشييد بناء آخر مماثل على الجهة الغربية منها، ويشمل مخطط البناء مقراً للخدمات الدينية وغير الدينية وكنيس ضخم، هذا البناء شيد فوق آثار اسلامية ورومانية، بهدف تغيير الوجه التاريخي والحضاري لتلك المنطقة، هذا بالإضافة الى مخططات لبناء طابق او اكثر تحت ساحة البراق المشيدة على انقاض حارة المغاربة.

كما تنتهج سلطات الاحتلال في القدس أسلوبًا خطيراً يتمثل بالقيام بأعمال حفريات تحت منزل اي مواطن مقدسي يريد صاحبه ان يقوم بترميمه. وينسحب الامر على الحفريات التي تقوم بها بلدية الاحتلال في مشاريع البنية التحتية، حيث تقوم سلطة الآثار التابعة للاحتلال في القدس بأعمال حفر وتنقيب قبل القيام بتنفيذ مشاريع تمديدات انابيب المياه وقنوات الصرف الصحي في البلدة القديمة للقدس.

4. القطار الكهربائي

كما قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ومن خلال ما تسمى " اللجنة الوطنية لتطوير البنى التحتية في القدس" بالمصادقة على بناء قطار هوائي "التلفريك" في مدينة القدس المحتلة والذي سيربط بين موقع محطة القطار في غربي القدس وحائط البراق في المسجد الاقصى. حيث ستقام المحطة الاولى في محطة القطار القديم، والثانية بالقرب من موقف السيارات عند جبل صهيون، ليمر القطار على طول اسوار القدس نحو سلوان في المحطة الثالثة، ومنه يتم الوصول الى ساحة البراق.

ويشكل هذا المشروع واحداً من ابرز المشاريع التهويدية في القدس المحتلة، واستهداف منطقة سلوان بالمزيد من عمليات الهدم والتهجير. ويعتبر هذا المشروع اكبر انتهاك للحقوق الثقافية الفلسطينية في القدس، حيث يتسبب في تشوه فظيع للمعالم الحضارية والتاريخية والدينية لمدينة القدس المحتلة، ويتعارض تماماً مع محدّدات التراث العالمي للمواقع المسجلة على قائمة التراث العالمي.

5. منع القيام بترميم الاماكن الدينية والاثرية

في اطار سياساتها الموجهة لإنهاء المعالم الثقافية والدينية، منعت سلطات الاحتلال لجنة اعمار المسجد الاقصى من القيام بأعمال ترميم في باحاته، حيث قامت باقتحام مقر اللجنة وتحطيم محتوياتها ومصادرة الادوات والمواد التي كانت ستستخدم في عمليات الترميم. هذا بالإضافة الى قيام سلطات الاحتلال منع اللجنة من تجديد الكابلات الكهربائية التي تستخدم لإنارة قبة الصخرة. وقد عرقلت بلدية الاحتلال اكثر من 20 مشروع اعمار وترميم تقوم بتنفيذها لجنة اعمار المسجد الاقصى والصندوق الهاشمي. وهذا يعتبر انتهاكاً للحقوق الدينية والثقافية للفلسطينيين في القدس.

وفي تشخيص للوضع العمراني لجدران المسجد الاقصى، فإن الجدران الشرقية عند الزاوية الجنوبية الشرقية للبلدة القديمة تتعرض لتآكل مستمر في حجارته وصلت الى مرحلة متقدمة وخطيرة، ولا يمكن التكهن بما ستؤول اليه حالتها لاحقاً، وهذا يستدعي تدخلاً طارئاً وعاجلاً للقيام بعمليات ترميم للحجارة المتآكلة الامر الذي تمنعه سلطات الاحتلال.

كما ان السور الجنوبي للمسجد الاقصى، يواجه نفس مشكلة التآكل في الحجارة وان كان بدرجة اقل، ولكنه بحاجة ايضاً الى عملية ترميم عاجلة. والامر الاكثر سوءاً وخطورة هو في السور الغربي للمسجد الاقصى، خاصة في المنطقة الواقعة حول بوابة المسجد الاقصى، حيث سقط احد حجارة السور من مكانه، وهو صافرة انذار بوجود خطر وشيك يتهدد الوضع الانشائي للسور، بسبب التعرية والتآكل وبحاجة عاجلة وطارئة للتدخل

والقيام بأعمال ترميم في تلك الجهة من السور. كما ان داخل المسجد يحتاج الى عملية ترميم في مبنى باب التوبة وباب الرحمة حيث تم اغلاق تلك المنطقة امام المصلين لمدة تزيد على ثلاثة عشر عاماً، انعدمت خلالها عمليات الصيانة والتهوية.

كما منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي القائمين على الكنيسة القبطية من القيام بأعمال ترميم داخلها، مما ادى الى تنفيذ وقفة احتجاج للرهبان الارثوذكس، تم اعتراضهم من قبل شرطة الاحتلال والاعتداء عليهم واعتقال احدهم.

6. تعزيز الرواية التوراتية في القدس المحتلة

الى جانب قيام سلطات الاحتلال بالحفريات في البلدة القديمة، من اجل تزوير الحقائق التاريخية التي تؤكد الوجه الحضاري الفلسطيني والاسلامي والمسيحي للقدس، تقوم باستخدام تكنولوجيا متقدّمة لتطوير الرواية التوراتية بشكل لم يسبق له مثيل، وذلك لاستيعاب اعداد متزايدة من الزوار، وتطوير طرق الارشاد وتقديم الروايات عبر مختلف الوسائط التكنولوجية واستخدام شاشات العرض، وذلك بهدف تحريف هذا الوجه الحضاري الفلسطيني من خلال تحريف الماضي التاريخي العريق لمدينة القدس، للهيمنة على المدينة مادياً وثقافياً. واكبر دليل على هذا التوجه من قبل سلطات الاحتلال في القدس انها منحت التفويض لجميعة "العاد" المتطرفة لإدارة المواقع الاثرية الواقعة جنوب المسجد الاقصى، وهي تتكفل بتقديم رواية مشوهة ومحرفة للوجه الثقافي الفلسطيني للقدس.

7. تضييق سلطات الاحتلال الاسرائيلي على دائرة الاوقاف الإسلامية

تنتهج سلطات الاحتلال سياسة مستمرة في التضييق على دائرة الاوقاف الاسلامية في القدس واللجان التابعة لها. حيث يتعرض حراس المسجد الاقصى الى الاعتداءات من قبل عصابات المستوطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي بين الحين والآخر، ويتعرضون للمضايقات والاعتقالات والتوقيف، مما يصعب من المهام التي يقومون بها. والسياسة التي تنتهجها سلطات الاحتلال مع دائرة الاوقاف الاسلامية واذرعها العاملة في المسجد الاقصى، هي سياسة كسر الإرادة وطول النفس، حيث تراهن على ان المضايقات المستمرة على العاملين التابعين لدائرة الاوقاف الاسلامية، وجعلهم في وضع خطر دوما، سوف يودي في النهاية الى تراجعهم.

كما تقوم سلطات الاحتلال الاسرائيلي بالتضييق على لجنة اعمار المسجد الاقصى، باقتحام مقرها واعتقال اعضائها وتحطيم محتويات مقرها، وادوات الترميم والمواد المستخدمة في عمليات الترميم. وتفرض سلطات الاحتلال على اللجنة قيوداً كبيرة واجراءات طويلة ومملة للحصول على موافقة بشأن اية عملية ترميم مهما صغرت. فكثيراً ما يحدث انه وبعد اشهر من المماطلة والاجراءات تتم الموافقة على ادخال جزئي للمواد

والعمال لإجراء عمليات الترميم في المسجد الاقصى، وفي احيان كثيرة تقوم قوات الاحتلال بعمليات الاعتقال للعمال ومضايقتهم على مداخل المسجد الاقصى.

8. استهداف المؤسسات الثقافية في القدس ومنع أية نشاطات للسلطة الوطنية فيها

استمراراً لسياسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي، قامت بتوجيه العديد من الكتب والانذارات لمؤسسات وجمعيات ومراكز ثقافية قائمة في القدس والتي تعمل في مختلف المجالات، كمركز يبوس وبرج اللقلق والحكواتي وغيرها من المؤسسات المقدسية العربية. حيث ان المؤسسات الثقافية الفلسطينية في القدس معرضة للملاحقة والاقتحامات والاغلاقات المؤقتة والدائمة. وهذه سياسة قديمة ومستمرة الى يومنا هذا. ولعل ابرز شاهد على الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الثقافية للفلسطينيين في القدس، ان سلطات الاحتلال قد اصدرت قرارا رفضت فيه السماح بأي نشاط ثقافي في القدس تأتي ضمن فعاليات القدس كعاصمة للثقافة العربية في العام 2009. وقد قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ عام 2000 ولغاية الآن بإغلاق ست وعشرين مؤسسة تعمل داخل القدس، وتمديد اغلاق عدد من المؤسسات الاخرى. الامر الذي يتعارض مع كافة القوانين والقرارات الدولية، ومع رسالة الضمانات التي بعث بها شمعون بيريس الى وزير الخارجية النرويجي في حينه يوهان هولست وتضمنت تعهد دولة الاحتلال بعدم المساس بأي من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في القدس، وتمكينها من تقديم خدماتها للمواطنين.

ومن اهم المؤسسات الثقافية التي تم اصدار قرارات من قبل سلطات الاحتلال في القدس بإغلاقها مؤسسة بيت الشرق، الغرفة التجارية، المجلس الاعلى للسياحة، المركز الفلسطيني للدراسات، نادي الاسير، مكتب الدراسات الاجتماعية والاحصائية.

كما تمارس سلطات الاحتلال سياسات منع القائمين على المؤسسات الثقافية في القدس من القيام بأية تحسينات او ترميمات او صيانة للبنية التحتية لها، مما يؤدي الى نقص كبير في الخدمات الضرورية وخاصة خدمات المياه والصرف الصحي، من اجل ايصالها الى حالة تصبح فيها غير قابلة للاستخدام البشري.
وما زالت سلطات الاحتلال مستمرة في ممارسة الانتهاكات بحق المؤسسات الثقافية في القدس، مما ادى الى رحيل العديد منها خارج المدينة بهدف الاستمرارية والبقاء، كما حدث لمقر اتحاد الكتاب الفلسطينيين، ومقر اتحاد الصحفيين الفلسطينيين، اللذين تم نقلهما الى مدينة رام الله. وايضاً، تم رحيل مقر مسرح القصبة الى رام الله أيضاً.

كما اندثرت العديد من المؤسسات الصحافية بفعل الانتهاكات الإسرائيلية التي اغلقت مقارها في مدينة القدس، كمقر مجلة الكاتب، ومقر مجلة العودة وصحف الفجر والنهار والشعب، ولم يعد يصدر في القدس الا صحيفة

واحدة، وهي صحيفة القدس. ولعل ابرز شاهد على سياسات انهاء المؤسسات الثقافية التي تمارسها سلطات الاحتلال في القدس، هو اغلاق بيت الشرق والذي يتم تمديد قرار إغلاقه سنوياً.

وتقوم سلطات الاحتلال الاسرائيلي باستهداف مكثف للمؤسسات الثقافية والدينية التي تعمل في المسجد الاقصى، كالمتحف الاسلامي ومركز ترميم المخطوطات والمكتبات. حيث تقوم بتنفيذ مضايقات يومية وممنهجة ومتنوعة بحق العاملين في هذه المؤسسات، اضافة الى الاقتحامات المتكررة والمتلاحقة لمقارها، والتدخل في شؤونها الادارية ومهامها، بشكل يتجاوز الى حد كبير من اجراءات تدعي تلك السلطات انها تأتي في سياق حفظ الامن كما تدعي دائماً. ووصل الامر الى حد المماطلة والتسويف والابتزاز في منح تصاريح لإدخال اية مواد الى تلك المؤسسات من كتب وحواسيب لكي يتمكن العاملون فيها من القيام بمهامهم، وتصل المماطلة حتى لموجودات بسيطة من كراسي وطاولات.

وفي الآونة الاخيرة، اصدرت سلطات الاحتلال في القدس العديد من القرارات بمنع اقامة نشاطات من قبل مؤسسات ثقافية فلسطينية تعمل في القدس الشرقية، وذلك منذ شهر آذار من العام الحالي.

وفي ذات السياق اصدر "جلعاد أردان" وزير الامن الداخلي الاسرائيلي مجموعة من القرارات التعسفية والقمعية بحظر أي نشاطات للسلطة الوطنية الفلسطينية وكافة التنظيمات والحركات الوطنية في مدينة القدس المحتلة .واعتبر "أردان" أن اي نشاط فلسطيني رسمي او من فصائل العمل الوطني "عملا ارهابيا"، يوقع منظمه والقائم عليه تحت طائلة قانون "منع الارهاب". وجاء في نص القرار "ان أي نشاطات ثقافية أو سياسية للمنظمات الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية بمحيط مدينة القدس يعتبر مس بالسيادة والقانون الاسرائيلي" . وتنفيذا لهذا القرار منعت أو افشلت سلطات الاحتلال العديد من النشاطات الثقافية والاجتماعية والرياضية والاقتصادية في القدس واعتقلت أو احتجزت واستجوبت القائمين عليها.

9. فرض اللغة العبرية على حياة المقدسيين

اتبعت سلطات الاحتلال سياسة تستند الى هيمنة اللغة العبرية في مختلف مجالات الحياة للمقدسيين، حيث ان الخطابات الرسمية الموجهة من اية جهة اسرائيلية تكون باللغة العبرية، علما بأن الشخص الموجه له الخطاب يتقن العربية وليس بالضرورة ان يكون مجيداً للغة العبرية.

وقامت بلدية الاحتلال في القدس بتحويل عدد من الاسماء العربية لاماكن وشوارع ومواقع اثرية الى اسماء عبرية، بهدف تزييف الوجه الحضاري والمشاهد الحضارية الفلسطينية والعربية، وتحويلها الى مشاهد عبرية في اطار مسلسل التهويد المستمر لمدينة القدس.

كما تم فرض تعلم اللغة العبرية على الطلبة الفلسطينيين في مدينة القدس، حيث اخذت بلدية الاحتلال الاسرائيلي في القدس بإدخال اللغة العبرية في المناهج الدراسية في المدارس التابعة لها، ومدارس دار المعارف بالقدس، دون الاخذ بالاعتبار عملية الادماج القسري هذه مع طبيعة المناهج الفلسطينية المعتمدة في تلك المدارس.

10. سياسات التحريض والتشريع والممارسة للاحتلال الاسرائيلي بحق القدس

تتبنى سياسات الاحتلال الاسرائيلي منهجية ثلاثية الرؤوس تهدف الى السيطرة على القدس الشرقية، وتقوم هذه الثلاثة على: التحريض، التشريع، الممارسة. حيث يشكل التحريض الحاضنة والمقدمة للقيام بالتشريعات والممارسات الهادفة الى تغيير الهوية الوطنية الفلسطينية.

فقد صرح "جلعاد آردان" وزير الامن الداخلي لحكومة الاحتلال، بأنه سيواصل العمل بحزم لمنع اي انتهاك لما يسمى بالسيادة الإسرائيل على جميع انحاء ما سماه "عاصمة دولة اسرائيل اورشليم"، حيث وقع امراً لمنع فعالية تنظمها السلطة الوطنية كان من المقرر عقدها يوم الاستقلال في البلدة القديمة لمدينة القدس، وامر الشرطة بعدم السماح بتنفيذ الفعالية في القدس او اي مكان آخر في دولة الاحتلال، وذلك استناداً الى المادة (3/أ) من تنفيذ اتفاقية الحل المؤقت للضفة الغربية وقطاع غزة، والقاضي بتقييد النشاط والموقع من رئيس الحكومة في حينه اسحاق رابين، ورئيس الدولة في حينه غيزر فايتسمان، ورئيس الكنيست شبيح وير، وذلك بتاريخ 25/7/ 1994 ويحمل الرقم 2299، وبموجبه يحظر على منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية تنظيم او تشغيل او عقد اي نشاط ثقافي او سياسي من خلال اي مؤسسة او جمعية على ارض دولة اسرائيل. كما تضمنت تصريحات "اردان" الخطيرة مؤخرا دق لناقوس الخطر المحدق بالمسجد الاقصى "انه يجب العمل على تغيير الوضع السائد في المسجد الاقصى حتى يتمكن اليهود في المستقبل من الصلاة فيه، معتبراً اياه اقدس مكان للشعب اليهودي، وطالب بالسماح لليهود بالصلاة فيه بشكل فردي او جماعي سواء في مكان مفتوح او مغلق".

وتعتبر هذه الاوامر والقرارات التي تستند الى قانون "تقييد النشاط" مخالفة للوضع القانوني للمدينة المقدسة، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي تنطبق عليها اتفاقيات جنيف الاربع. كما يرفض القانون الدولي سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على القدس الشرقية والاقرار بها كعاصمة لاسرائيلي، اضافة الى ان المادة (64) من معاهدة جنيف الرابعة والتي تدعو القوة المحتلة الى الامتناع عن تغيير القوانين التي كانت سارية في الاراضي المحتلة الا في الحالات التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بحسب القانون الدولي الانساني، ولغرض ادارة الاراضي لضمان امن القوة المحتلة فقط.

كما يؤكد مجلس الامن الدولي على عدم اعترافه بالقرار الاسرائيلي وان جميع الاجراءات التشريعية والادارية والأعمال التي قام بها الاحتلال والي غيرت او تستهدف تغيير طابع ووضع القدس الشرقية، وخاصة القانون الاساس الذي اصدرتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في 30 تموز 1980، والذي يعتبر القدس عاصمة اسرائيل، وان جميع القرارات بخصوص القدس هي لاغية وباطلة ويجب الغاؤها فوراً. اضافة الى قرارات مجلس الامن الدولي 242، 252، 253، 254، 267، 298، اضافة الى قراري الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة 2253 و 2254 وغيرهما لا تقر بالإجراءات والممارسات الإسرائيلية في مدينة القدس.

- **التوصيــات**

ان السياسة الممنهجة التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في القدس وخاصة فيما يتعلق بالأوضاع التعليمية والثقافية، قد تسلحت بمقومات تشريعية وخطط بعيدة المدى، تتضمن اعداد موازنات مسبقة من اجل البدء في عملية التنفيذ، الى جانب آلة التحريض الاعلامي الرسمي وغير الرسمي، على مستوى المجتمع الاسرائيلي او على المستوى الدولي، لا بد وان تواجه بسياسات مرسومة ومعدة مسبقاً، ، لتصبح جزءاً بنيوياً من جهود دولة فلسطين تجاه القدس، وان ترصد لها الجهود والموازنات الكافية وبمساندة عربية ودولية، وفيما يلي بعض الاقتراحات والتوصيات والتي يمكن العمل عليها في اطار منظمتنا العربية:

- انشاء وحدة القدس في اطار المنظمة العربية لرصد انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي للمكونات الثقافية والدينية للقدس ولتنسيق برامج الدعم والمواقف للدول الاعضاء تجاه قضايا القدس مع المؤسسات والمنظمات العربية والدولية المتخصصة.
- تخصيص اعداد خطة عربية خاصة لمواجهة أسرلة التعليم في القدس ورصد موازنة خاصة لدعم الجهد الفلسطيني بهذا الشأن فيما يتعلق بشأن التعليم في القدس ومواجهة أسرلة التعليم.
- تخصيص والبحث عن مصادر تمويل لمشاريع الترميم للمباني القديمة في القدس ومن خلال المؤسسات الفلسطينية الموجودة فيها.
- اطلاق برامج ومشاريع لاعادة كتابة تاريخ القدس بمنهجية علمية دقيقة وحديثة من خلال الاستعانة بالخبراء الفلسطينيين والعرب، وبعدة لغات لمواجهة الرواية التوراتية المزيفة حول الهوية الثقافية للقدس ويمكن الاستعانة بالمؤسسات والمراكز الخارجية المتخصصة التابعة للمنظمة العربية بهذا الشأن.
- تخصيص والبحث عن مصادر تمويل لاحياء وتنفيذ مشروع قصر الالكسو في القدس.

- تبني مشاريع للمحافظة على كافة المخطوطات والموجودات التي تتعلق بالقدس وتاريخها وهويتها الثقافية، وترميمها من خلال الارشيف الوطني باستخدام تقنيات حديثة من خلال المؤسسات التابعة للمنظمة العربية مثل معهد المخطوطات.
- الشروع في تنفيذ مشاريع كراسي الالكسو للقدس وحث الجامعات على تبني الدراسات المقدسية ضمن برامج الدراسات العليا على مستوى الدراسات العليا، اضافة لتجديد الدعوة للدول الاعضاء لتضمين المناهج التعليمية بمساقات وموضوعات عن القدس واهميتها في التاريخ والواقع الحضاري العربي والاسلامي.
- تنفيذ مشاريع وانشطة مشتركة عربية واسلامية لفائدة القدس والتراث العربي والاسلامي والمسيحي فيها من خلال العمل مع المؤسسات التي تعنى بحفظ التراث ومؤسسات حقوق الانسان وحثها على تبني حماية الثروة القومية في القدس على اعتبار ان ثروة قومية تخص الامتين العربية والاسلامية والانسانية اجمع.
- اقامة معارض سنوية للكتاب تعرض فيها المؤلفات الادبية والعلمية التي تتعلق بالقدس خصوصا ضمن مشاريع العواصم الثقافية العربية وباعتبار القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية.
- تكثيف العمل على صعيد دبلوماسية المنظمات الاقليمية والدولية المتخصصة لا سيما في اليونسكو لمزيد من حشد المواقف والدعم المادي والمعنوي لفضح السياسات العنصرية للاحتلال الاسرائيلي في القدس، ودعم الحقوق الفلسطينية المشروعه فيها.

اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم

رام الله – 2019/10/31

مشروع قرار رقم: م.ت/ د.ع 112/ ق 6

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
أمانة المجلس التنفيذي والمؤتمر العام

مشروع قرار
بشأن
" القدس و الأخطار التي تهدّدها "

إن المجلس التنفيذي

إذ يشير الى:

- قرار المجلس التنفيذي رقم:(**م.ت/د109/ق8**)، الفقرة(**1**)، المؤرخ في(**05-07**) مايو 2018.
- قرار المجلس التنفيذي رقم:(**م.ت/د103/ق7**)، الفقرة(**1/ أ- ب- هـ - و**)، المؤرخ في 21-23 أبريل 2015.
- قرار المجلس التنفيذي رقم:(**م.ت/د108/ق4**)، الفقرة (**3/ أ-ج- د**)، المؤرخ في **26 سبتمبر 2017**.

وبعد اطلاعه على:

- الوثيقة المقدمة رقم: **(م.ت/ د112/ و6)** بشأن **"القدس والأخطار التي تهدّدها" (وثيقة مستقلة).**

و بناء على:

- ما دار من مناقشات.

يقــرّر :

1. الإحاطة بالوثيقة المعروضة.

2. دعوة المدير العام إلى:

.....

.....

.....